

مقومات وخصائص علوم الإنسان في الوطن العربي

أ.د. الغالي أحرشاو

أستاذ علم النفس المعرفي، شعبة علم النفس
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهرارز، فاس، المملكة المغربية
العنوان الشخصي: زنقة ضرار بن أزور، إقامة هند
شقة: 21، المدينة الجديدة، فاس

الهاتف: 212 68 20 78 28 // 212 35 65 33 64

aharchaou_rhali@yahoo.fr

الواضح أن علوم الإنسان لم تعد في أواخر القرن الماضي وأوائل هذا القرن تشكل محور صراعات نظرية وسجلات حادة بين فئات المثقفين كما كان عليه الأمر في السنوات السبعين من القرن العشرين. فالانتقادات التي أبداها مفكرون أمثال فوكو Foucault ولاكان Lacan وليفي ستروس Levi-Strauss والمواجهات التي أثارت حول أطروحات وتصورات هؤلاء، كلها أصبحت غير واردة في الوقت الراهن نظرا إلى أن السنوات الثمانين قد شكلت عوض ذلك سنوات تدبير التراكبات والمواريث. فالكل أصبح واثقا من أن فقدان الأسماء الكبيرة لهيمنتها وتأثيرها نتيجة انشقاق أتباعها وأنصارها قد فتح آفاقا رحبة لبراديغمات جديدة، وفي مقدمتها: براديغم الفاعل في علم الاجتماع وبراديغم العامل السياسي في التاريخ ثم البراديغم المعرفي في علم النفس، وبالتالي فإن أغلب السجلات الكبرى إن لم تكن قد انتهت فهي تشغل مرتبة ثانوية. فلم يعد هناك أي عالم نفس يعتقد أن نظريات فرويد أو بياجي تقدم الإجابة الصحيحة على كل المشكلات. ولم يعد هناك أي عالم اجتماع يراهن على أن الماركسية تشكل النظرية السوسيولوجية الصحيحة الوحيدة. وكما لا يوجد هناك أي عالم لسان يقر بأن نظرية شومسكي تمثل النظرية اللسانية الوحيدة الموجودة. إلا أن السؤال الذي يطرح، هو كيف يمكن تفسير هذا التحول في التوجهات والمواقف؟ الواقع أن أهم الأسباب لهذا الجمود النظري المحكوم بانخفاض واضح في حدة الصراعات لا تكمن في الظواهر الفكرية فحسب بل حتى في الظروف الاجتماعية لإنتاجها وفي أساليب اشتغال الجامعات ومعاهد البحوث. ويمكن الوقوف هنا عند ثلاث ظواهر نعتبرها بمثابة العوامل المحددة لهذا الجمود النظري:

* هناك أولا ظاهرة الإقرار بغياب قطيعة إبستمولوجية محددة بصفة نهائية بين ما هو علمي وما هو لا علمي وذلك بفعل أن العلم في مدلوله عبارة عن سيرورة تاريخية لا تتوقف عند الماضي أو الحاضر بل تتوجه باستمرار نحو المستقبل. وعليه فإن الاستناد إلى منطق هذا التحديد يعني ضمنا استحالة نفي صفات الوجود والعلمية والتطور على علوم الإنسان. فرغم حداثة هذه العلوم التي لم تظهر إلا في أواخر القرن الماضي، ورغم الانتقادات الموجهة إلى طبيعتها النظرية وأصالتها العلمية وهويتا المعرفية (Bartholy، 1978: 57-59)، رغم كل هذا فالمؤكد أن هذه العلوم أصبحت تحظى بمكانة متميزة داخل الحقل المعرفي الحديث.

* وهناك ثانيا ظاهرة الانتشار والتوسع المؤسساتي لعلوم الإنسان. فعلى امتداد العقود الأربعة الأخيرة يلاحظ أن قاعدة المهتمين بهذه العلوم، أساتذة وطلبة، قد تضاعفت بخمس مرات على الأقل، بحيث أينما كان يوجد أستاذ أو باحث أو طالب سنة 1960 أصبح اليوم يوجد خمسة أو ستة من أمثالهم. وعلى هذا الأساس لم يعد التنوع في الآراء أمرا يثير الجدل، بل إن كل باحث كون لنفسه قلعة النظرية والميثودولوجية الصغيرة. وإذا كانت هذه الوضعية الجديدة غالبا ما تدفع الأفراد إلى التنافس فإنها في حالات كثيرة تؤدي ببعضهم، وخاصة صغار السن، إلى الخضوع والامتثال، بحيث نجد الباحثين الشباب

يتحاشون التعبير بقوة عن أفكارهم أو معارضة آراء أمثالهم الذين يكبرونهم سنا مخافة الدخول في سجلات نظرية كبيرة تتجاوز مؤهلاتهم ومستواهم (Mucchielli، 1998: 26-29).

* وهناك أخيراً ظاهرة التسليم بأن تطور وازدهار علوم الإنسان في بعض المجتمعات المتقدمة يمثل النتيجة الطبيعية لازدهار شروط إنتاجها. فكلما كانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والشروط الثقافية والمعرفية ملائمة أكثر، تزايدت احتمالات إنشاء علوم إنسانية أكثر فاعلية ومردودية. فالمعادلة بين نجاعة هذه الظروف وفعالية هذه العلوم أصبحت تمثل المقوم الضروري الذي تستند إليه بعض المجموعات الحضارية لتحقيق معادلة أكثر منفعة بين التقدم العلمي والتقدم المجتمعي. فمنذ أن ظهرت هذه العلوم في أواخر القرن الماضي بمظهر العلوم المستقلة وهي تحاول فهم الإنسان ودراسته فيما يملكه من طاقات وقدرات قوامها: التفكير والعمل والإنتاج. إلا أن ظهورها بهذا الشكل لم يمر بدون تحفظات واستفسارات بخصوص موقعها ضمن إشكالية الكونية والخصوصية. فإذا كانت هذه الإشكالية لا تطرح أي مشكل في مجال علوم الطبيعة، نظراً إلى منطقتها الموحدة بالنسبة لمختلف المجتمعات، فإنها تبقى في ميدان علوم الإنسان مفعمة باللبس والغموض نظراً لما يعترضها من صعوبات وما يكتنفها من مواقف فلسفية وأيديولوجية يصعب معها الحديث عن علوم إنسانية موحدة المنطق. هذا المنطق الذي نجده يتلون بتلون الحضارات والثقافات ويتنوع بتنوع الذهنيات والتصرفات، لكون أن الطابع الإنساني فيها أوضح منه في علوم الطبيعة. وعلى هذا الأساس تصبح الخصوصية المحلية بكل ما تنطوي عليه من مقومات حضارية وثقافية بمثابة الإطار الذي توظفه بعض المجتمعات لبناء علوم إنسانية تنماشى أهدافها مع خصوصياتها التنموية (أحرشوا، 1999: 126-127).

بالاستناد إلى منطق الخصوصية هاته سنعمد في هذا المقال إلى مقارنة ثلاث إشكاليات كبرى وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة الجوهرية التالية: ما هي دلالة علوم الإنسان عندنا نحن العرب؟ ما هي مقوماتها العلمية وخصائصها المعرفية؟ وأخيراً ما هي معوقات وأفاقها؟

1. إشكالية المفهوم والدلالة

ما المقصود بعلوم الإنسان في الوطن العربي؟ إذا كان الهدف من طرح هذا السؤال هو ممارسة نوع من الإيستملوجيا الكاشفة على طرق استعمالنا وأساليب تداولنا لهذه العلوم وذلك بقصد البت في مفهومها العلمي ومدلولها المعرفي، فإن سبيلنا إلى تحقيق ذلك يتجلى في الإقرار بثلاث أفكار أساسية:

1.1. إن الحديث عن علوم الإنسان عادة ما يبعث عندنا على الغموض وعدم الدقة، ومن ثمة غالباً ما يثير استفهامات كثيرة تحكمها اعتبارات عديدة أهمها:

* عدم حسنا حتى الآن لمسألة وفرة ميادين الحقل المعرفي الخاص بهذه العلوم. بالفعل لم نبين إلى الآن بأي تخصص يتعلق الأمر. هل بعلم النفس؟ أم بعلم الاجتماع؟ أم باللسانيات؟ أم بهذه التخصصات وتخصصات أخرى؟ ولم نوضح بعد ما هي المعايير التي تبعاً لها يتم تجميع هذه التخصصات في حقل معرفي واحد، خاصة إذا كنا نعلم أن كل واحد منها ينطوي على تنوع في المدارس والتيارات والمقاربات والبراديجمات. والحقيقة أن جانباً كبيراً من الغموض الأنف الذكر يعود إلى فشلنا من جهة في تعيين أسباب هذه الوفرة في المدارس والتيارات وغيرها، ومن جهة أخرى في تحديد المعايير العلمية المتعلقة بكل تخصص، خاصة وأن مشكل علوم الإنسان أصبح يتحدد في طبيعة المعرفة المستعملة وقيمتها العلمية.

* عدم استيعابنا للبنية التي تشكل المجال المعرفي لكل تخصص من تخصصات علوم الإنسان. فنحن لم نستوعب بعد الأشياء الدالة على المعرفة في تخصص معين ولا العناصر المكونة لبنيته العقلانية لأن السبيل إلى مثل هذا الاستيعاب المزدوج لا يمكنه أن يتحقق لدينا إلا من خلال ممارسة نوع من الإيستملوجيا الداخلية على تخصصات هذه العلوم والتي يميزها بياجي عن الإيستملوجيا الخارجية (Piaget، 1967: 905-910). يعني هذا أن الاستيعاب المقصود لا يمكنه أن يتحقق بشكل مسبق أو عن طريق تسمية تيارات كل تخصص، بل إنه يتمثل في المجال المنطقي- المعرفي الذي تأخذ فيه كل هذه العناصر وبالتبادل معنى محدد، بحيث أن علم النفس مثلاً لا يرجع فقط إلى مجمل النتائج التي حصل

الإجماع حولها ولا إلى محاولات التوليف بين تياراته واتجاهاته، بل إنه يعود بالأساس إلى البنية التي تكون مجاله المعرفي العقلاني.

* عدم وعينا لإمكانية المطابقة بين براديغمات وبرامج التخصصات المكونة لعلوم الإنسان. فنحن لم ندرك بعد أن البراديغم الذي يشير إلى المقاربات المكونة لمجال تخصصي معين، وأن البرنامج الذي هو عبارة عن صورة لركام من المعرفة الهادفة إلى تحليل الظواهر وتفسيرها، يقترحان معا أداة للوصف المنطقي تقترب في مدلولها من إجراءات التحليل المستخدمة في الممارسة اليومية للباحثين. إننا لم ننقطن بعد إلى أن هذه الأداة هي التي تساعد على المقارنة بين التخصصات وهي التي تسمح بطرح مسألة المعرفة العلمية في مجال علوم الإنسان بألفاظ جديدة. فالأساسي في كل هذا هو أننا لم نصل بعد إلى مستوى تحديد برامج وإجراءات إنتاج المعارف في مختلف تخصصات هذه العلوم، وذلك حتى نتمكن من تعيين مواقع تقاطعها وخطط تداخلها ومراحل تكونها وإجراءات مراقبة مصداقية معارفها.

2.1. إذا كان أقطاب التفكير الإستمولوجي أنفسهم لم يتوصلوا بعد إلى إجماع تام حول الهوية العرفية لعلوم الإنسان، حيث استشكل عليهم أمر الحسم في مستوى الروح العلمية لفروعها، فهذا لا يعني بتاتا أنهم مختلفون حول تاريخ ظهورها واستقلالها ونوعية فروعها وتخصصاتها وفعاليتها ونتائجها وخلاصاتها. فظهورها كعلوم مستقلة يرجع إلى القرن الماضي. وفروعها تتسلسل من علم الاجتماع إلى علم النفس إلى علم اللسان إلى التاريخ الموضوعي إلى علم الاقتصاد والاقتصاد السياسي إلى علم السكان والجغرافيا البشرية. وفعالية نتائجها تظهر في شتى مجالات الحياة اليومية، ابتداء بتصحيح مسار المجتمع وتوجيه سلوك الإنسان وتطوير وظائف اللغة وانتهاء بالتوزيع العادل للثروات والخيرات والتخطيط الجيد للإنسان والعمل والإنتاج. فإذا كان هذا هو المقصود بلفظ "علوم الإنسان" في الثقافة الغربية، حيث موطن نشأتها، فإن هذا اللفظ ما يزال غامضا في استعمالنا نحن العرب لأننا لم نتحرر حتى الآن في تفسيرنا للظواهر الإنسانية من الطرق الأسطورية التي تشكل استمرارا للموروث الغيبي البدائي الذي اختزنته القاعدة الثقافية المؤسسة لذهنياتنا وسلوكياتنا. فالعقلية العربية ما تزال مستعدة لتوليد الخرافات وترويجها، هروبا من التفسير العلمي للواقع، الأمر الذي يتحول معه العلم إلى نوع من الكهنوت السحري الذي لا يختلف عن التفكير الخرافي إلا في التسمية (بدران والخماش، 1979: 307).

3.1. بالعودة إلى مدلول لفظ "علوم الإنسان" لدى بعض باحثينا المشتغلين بهذه العلوم، سنلاحظ أن هذه العلوم كما يتصورها هؤلاء تتجلى تارة في علم الاجتماع وعلم الاقتصاد وتارة في علم الاجتماع وعلم النفس وعلم اللغة. وتارة أخرى في كل هذه الفروع بإضافة فروع أخرى كالتاريخ والفلسفة وعلم الجمال والقانون والأخلاق. والحقيقة أن هذا الإشكال ليس مجرد إشكال لغوي كما يظن البعض، بل إن الأمر أعمق من ذلك، حيث إن التذبذب في تحديد مكونات مجال هذه العلوم وفروعها هو تعبير صادق عن أن دلالتها ما تزال غامضة في أذهاننا وممارساتنا العلمية. وخير دليل على ذلك ما نلاحظه من تنوع في اللافئات والتسميات التي تنعت بها هذه العلوم، سواء في كليتنا ومعاهدنا أو في كتاباتنا وأبحاثنا أو حتى في سجالتنا وحواراتنا اليومية. فهناك العلوم الإنسانية، وهناك العلوم الاجتماعية، وهناك العلوم السلوكية، وهناك علوم المجتمع، وهناك علوم الإنسان، وهناك الإنسانيات وغيرها من التسميات التي نطلقها للتعبير عن أشياء لم نفلح حتى الآن في الوصول إلى تعيينها. والراجح أن علة هذا التذبذب تكمن في كوننا لم نصل بعد إلى تأسيس تقاليد وقواعد ملائمة لممارسة البحث العلمي في نطاق هذه العلوم. فواقع الحال لا يقول باحتمالات مواتية لتأسيس علوم تجمعها علاقة عضوية بواقع الإنسان العربي لأن الأنماط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحكم هذه العلوم عندنا ما تزال رافضة لقيام المعرفة المطابقة والأدوات القادرة على إنتاجها. وهذه مسألة يبدو أن الاتفاق حاصل حولها داخل صفوف جل الباحثين العرب الذين تطرقوا إلى موقع العلوم الحديثة في الثقافة العربية المعاصرة؛ إذ أن هذه الثقافة لا تبدو على الأقل في الوقت الحالي مهياة لتأسيس علوم إنسانية مطابقة لمكونات الواقع العربي وتجلياته المختلفة.

بالإضافة إلى ما تقدم نشير إلى أننا لم نطرح حتى الآن في ساحتنا الثقافية إشكالية العلاقة بين علوم الإنسان والشروط الضرورية لإنتاجها. فنحن لم نتساءل بعد عن الحدود الفاصلة بين هذه العلوم والمنظومات الأيديولوجية التي تتوافد بشكل مكثف على واقعنا البريء، فاعلة فيه ما تريد وما تبتغي.

صحيح أن البحث الإنساني عندنا بحث حديث العهد، حيث ترجع انطلاقته الأولى إلى أوائل الخمسينات من هذا القرن، إلا أن هذه الحداثة لا يجب أن تتخذ كذريعة لتبرير تأخرنا الواضح في هذا المجال. بل إن أسباب هذا التأخر تكمن في عدة قضايا سنتطرق إلى أهمها في النقطة الموالية من هذا المقال.

2. إشكالية المقومات والخصائص

ما هو الرصيد المعرفي لعلوم الإنسان الممارسة عندنا؟ ما هي مقوماته العلمية وخصائصه المعرفية؟ وأكثر من ذلك ما هي ضمانات أصالته الإبداعية وفعاليته التنموية؟ قبل الإجابة على هذه الأسئلة التي نتوخى منها الإحاطة الشاملة بمقومات وخصائص علوم الإنسان المتداولة في الوطن العربي، نرى ضرورة التمهيد لذلك بتشخيص مقتضب لمكونات وعناصر الوضع الحالي لهذه العلوم. فإذا كانت معاينة واقع هذه الأخيرة تسمح بالتأكيد على مظهر أساسي قوامه أن العمل العلمي في نطاق هذه العلوم ينبني على أنواع كثيرة من المقاربات تمتد مما هو وصفي- تجريبي إلى ما هو صوري- نظري، فالواقع أن العلم، وكما ينص على ذلك العالم الفيزيائي كارل سجان Carl Sagan، هو عبارة عن معرفة دائمة الارتقاء والتطور. فلا وجود لسبيل واحد ووحيد لولوج هذه المعرفة، بل هناك سبل متعددة ومقاربات متنوعة. وبالنظر إلى واقع علوم الإنسان ضمن هذه الدوامة المركبة من المقاربات والأبحاث المتعددة ومن النماذج والفرضيات المتنوعة، يمكن الوقوف عند ثلاثة مقومات أساسية (Dortier، 1998: 16-20):

أولها يتجلى في المقوم الأمبريقي الخاص بجمع المعطيات، بحيث أن العمل المتعلق بالملاحظة وتجميع المعطيات يشكل إحدى الصفات الأساسية للعلم. فبدون الدعامة الأمبريقية الملموسة فإن التفكير سيتخلى وبسرعة عن وظيفته العلمية لصالح الهلوسات التنظيرية. فالعمل الميداني أصبح في كثير من تخصصات علوم الإنسان بمثابة الإجراء اللازم لتحقيق مشروعاتها العلمية. فهو يتمثل في المختبر بالنسبة لعلم النفس وفي الوثائق بالنسبة لعلم التاريخ وفي الجداول الإحصائية بالنسبة لعلم السكان... الخ. فعلوم الإنسان بمفهومها الحالي أضحت تتوفر على ترسانة جد غنية من التقنيات والأدوات التي يتم تصنيفها على العموم إلى مجموعتين:

* مجموعة التقنيات الكمية المتمثلة في الاستبارات والدراسات الإحصائية والتحليل العاملي واختبارات الذكاء... الخ. وهي تشترك في كونها تستند جميعها إلى معطيات مرقمة ويمكنها أن تصلح للقياس ولتحليل السببية (Ferreol و Schlachter، 1995).

* مجموعة التقنيات الكيفية المتمثلة في المقابلة الإكلينيكية والملاحظة الموجهة والسيرة الذاتية... الخ. وهي تعتمد على الحكم الذاتي للتحليل رغم أنها تنطوي على مناهجها الدقيقة (Mucchielli، 1996).
والحقيقة أن هذه التقنيات والأدوات التي تتغير حسب الموضوعات المدروسة والغايات المرتقبة نجدها تتوزع تبعاً لغنى المعطيات وندرتها. لكن اللجوء إلى هذا المقوم، أعني مقوم تجميع المعطيات، لا يمثل بالتأكيد الالتزام والتعهد المطلقين بالصرامة والحقيقة، بحيث أن الالتزام بقدسية الميدان وأهمية الوقائع حتى وإن كان يحد من التعميمات المتسارعة والخطابات الغامضة، فهو لا يلحق ضد الأخطاء والتأويلات الفاسدة.

وتانيهما يتمثل في المقوم النظري، بحيث أن العلم الإنساني لا يمكنه أن يكتفي فقط بوصف المعطيات وقياسها بل المفروض أن يتحدد هدفه أيضاً في فهم الظواهر وتفسيرها. ولهذا عادة ما يستند إلى أدوات التفكير، وفي مقدمتها النماذج والنظريات التي نجدها تتعدد وتتنوع تبعاً لتنوع ميادين علوم الإنسان، رغم أن الأساسي في هذا النطاق هو أن جميع النماذج والنظريات أعدت لكي يتم استنطاقها واختبارها، وبالتالي دحض جوانبها الخاطئة لصالح جوانبها الصحيحة والقوية (Tiberghien، 1997: 21).

أما ثالثها فهو ميثودولوجي، يتحدد أساساً في المساعي والمناهج، بحيث أن بروز بعض التناقضات المشهورة في إطار المواجهة بين علوم الطبيعة وعلوم الإنسان كان نتيجة صراع في المناهج. فهذا الصراع هو الذي دفع بكبار الفلاسفة والمؤرخين والفيزيائيين والسيكولوجيين إلى التساؤل حول إمكانية وجود منهج خاص بعلوم الإنسان. والحقيقة أن صراع المناهج هذا لم يفض إلى نتيجة حاسمة رغم أنه لم

يتوقف على امتداد القرن العشرين عن التفعيل والتنشيط بالنسبة لمختلف تخصصات علوم الإنسان. وهذا أمر تترجمه التعارضات المتعددة الأشكال والصور بين المقاربات الذاتية للإنسان والمقاربات الموضوعية للوقائع الاجتماعية، بين المقاربات الاختزالية والمقاربات الكلية، وأخيرا بين المساعي التجريبية والمساعي الإكلنيكية. ومن هنا يبدو أن صراع المناهج سيبقى متواصلا نظرا إلى أن الباحثين في مجالي علوم الطبيعة وعلوم الإنسان لا يبحثون عن نفس الأشياء.

إذن، إذا كانت "المعطيات والنظريات والمناهج" تشكل المقومات المعرفية الأساسية التي تنبني عليها علوم الإنسان بمفهومها الغربي، وإذا كان هذا هو المثلث السحري الذي يتموضع داخله أغلب الباحثين (Bertholot، 1998 : 22-23)، فإن الاحتكام بمضامين الإنتاج العربي في نطاق هذه العلوم إلى هذه المقومات سيفضي إلى الإجابة على الأسئلة السالفة عبر أربع خلاصات أساسية:

1.2. غياب التراكم المعرفي الحقيقي

إن الاطلاع على الإنتاج العربي في مجال علوم الإنسان يوضح بجلاء تام أن هذا الإنتاج وإن كان ينطوي على نسبة معينة من التراكم الكمي، فهو ما يزال يتحرك في كل اتجاه ويعرف أكثر من انتساب ويظهر بأكثر من مظهر. وهذا ما يبقيه مجرد تراكم كمي لا يرقى إلى مستوى التراكم المعرفي الذي من شروطه الأساسية الخلق والابتكار عوض الاتكالية والتقليد لما ينتجه الآخر. بالفعل نقول هذا لأننا نعلم جيدا أن شروط الإنتاج والإبداع في نطاق هذه العلوم ما تزال مغيبة عندنا. فعلوم الإنسان كما تتداول في كلياتنا ومعاهدنا ومراكز بحوثنا لا تتجاوز حدود التدريس والتلقين على المستوى النظري المجرد. فكثيرا ما تعرض نظرياتها ومناهجها الكلاسيكية والحديثة بصورة لا علاقة لها بالتطبيق المباشر على ظواهرنا الإنسانية المتميزة التي يستحسن تقديسها والإبقاء عليها كما هي لأنها ظواهر مستعصية عن البحث والتقصي، أو لأن الباحث الأجنبي لم يقل فيها بعد كلمته الأخيرة حتى نتخذها نموذجا لبلوة أطروحات وتصورات عن جوانبها الذاتية الحفية وعن مظاهرها الموضوعية الملموسة.

2.2. الافتقار إلى شرط النبوغ الجماعي

الواقع أن التعامل مع علوم الإنسان بهذا الأسلوب الذي يتخذ أحيانا طابع الخضوع والاستسلام للأمر الواقع، وأحيانا أخرى طابع الاتكالية والاعتماد على الآخر، هو الذي أدى بالباحث العربي في نطاق هذه العلوم إلى أن يظهر بمظهر العنصر غير الفعال في توظيف نماذجها ومناهجها في مجال دراسة الواقع العربي. ففضلا عن جهله بالمحيط الطبيعي والتاريخي لهذا الواقع فهو لم يفلح حتى الآن في إدراك أن النبوغ الفردي في هذا المجال لا يعني أي شيء، بل إن النبوغ الجماعي هو الأساسي لأنه يمثل "نبوغ الأفراد الذين لا ينتكرون لمحيطهم الجغرافي والاجتماعي والتاريخي" (العروي، 1983 : 205-206). فالمهم ليس نبوغ عالم الاجتماع أو عالم النفس أو عالم اللغة أو عالم الاقتصاد من أصل عربي، فهذا محتمل إن لم يكن قد تحقق في بعض الجهات من الوطن العربي، بل المهم هو نبوغ علوم إنسانية عربية بمختلف تخصصاتها وفروعها. وهو نبوغ لا يمكنه أن يتحقق لا عن طريق استهلاك ومحاكاة إنتاجات غيرنا ولا عن طريق الشعارات الفارغة والرغبات الحاملة في نشر هذه العلوم في كافة الأقطار العربية. فالنبوغ في استعمال نماذج ومناهج هذه العلوم يجب أن يكون نبوغا جماعيا أو على الأقل نبوغا مطابقا لنبوغ آخر في مجال الإلمام العلمي بخصوصيات مجتمعاتنا ومشاكلنا المحلية. فمسؤولية الباحث العربي هنا هي مسؤولية ضخمة؛ إذ المطلوب منه ولكي لا يبقى أسير النماذج والتصورات الوافدة عليه باستمرار، أن ينعكس في حوار دينامي مع واقعه المعيش عبر منهجيات وتقنيات علوم إنسانية مطابقة لمحددات هذا الواقع وعناصره المتنوعة. فبدون إدراكه للعلاقة العضوية التي تجمع بين هذين المستويين ما أظن أنه سيتمكن من الوصول إلى تأسيس علوم إنسانية مطابقة للواقع العربي، بل سيكون فقط بصدد بناء خطابات تأملية تتخللها هلوسات تنظيرية لا علاقة لها بوظيفة علوم الإنسان المأمولة.

3.2. غياب الوعي الإستمولوجي

كثيرا ما ذهب بعض الباحثين العرب إلى الحديث عن مدارس خاصة في مجال علوم الإنسان. وهذه نقطة نعتبرها من التمنيات البعيدة المنال بالنظر إلى وضعية هذه العلوم عندنا. ومهما تكن درجة الاستغراب التي ستحل من جراء هذا الموقف بنفوس أمثال هؤلاء الذين لا يترددون بدافع التسرع وغياب

الوعي الإستمولوجي في الدعوة إلى بناء مدارس واتجاهات خاصة بعلوم إنسانية عربية، فإن درجة الاستغراب تلك لا توازي درجة استغرابنا نحن لموقفهم الهش هذا الذي يفتقر إلى أبسط المقومات والقرائن اللازمة لتحقيق هذا المطمح المفتعل. فكيف يمكن بناء مدرسة سوسيولوجية عربية وعلم الاجتماع عندنا ما يزال يعيش فترة المقدمات والمداخل المطولة، دون أن يعرف طريقه إلى التأسيس والتأصيل؟ وأكثر من ذلك ما يزال بعيدا عن مقارنة القضايا الكبرى التي تشغل بال الإنسان العربي. وهي قضايا ترتبط بشتى المشكلات التي يواجهها داخل القرية والمدينة، داخل الأسرة والمدرسة، داخل الحقل والمصنع، داخل العشيرة والحزب... الخ. وكيف يمكن تأسيس مدرسة عربية في مجال علم النفس ونحن نعلم جيدا أن من مواطن الضعف الرئيسية في ممارسة هذا العلم عندنا، التعلق بكثير من النماذج والتفسيرات السيكلوجية الجاهزة الموضوعية في البلاد المتقدمة، وبالتالي عدم الربط لمسألة النظرية والتطبيق بواقع الإنسان العربي؟ فمبدأ الوحدة بين النظري والتطبيقي مبدأ مفقود في معظم أعمالنا السيكلوجية. وهذا أمر طبيعي لأن الإطار النظري لهذه الأعمال مستمد من النماذج السيكلوجية الغربية، والبعد التطبيقي متحایل عليه من خلال ما نوظفه من أدوات وتقنيات منهجية مستورة في مجملها (أحرشوا، 1994: 7-15). وكيف يمكن بناء مدرسة لسانية عربية وعلم اللسان العربي لم يستكمل بعد شروط انبثائه كعلم قائم الذات؟ فإننتاجه الذي تطغى عليه مظاهر الترجمة والاقتباس والنقل، لا يتجاوز حدود التعريف ببعض الاتجاهات اللسانية العامة التي شكلت الانطلاقة الأولى لعلم اللسان بمفهومه الغربي.

إذن، حتى وإن اتفقنا مع أصحاب هذه الدعوات على أن علوم الإنسان فرضت وجودها كعلوم تدرس وتلقن في كلياتنا ومعاهدنا النظرية، وحقت بالتالي بعض النتائج التطبيقية المحدودة، فإن ذلك لا يعني أننا نشاطرهم القول بأن الظروف أصبحت مواتية وأن الشروط أضحت متوفرة لتأسيس اتجاهات ومدارس في نطاق فروعها وتخصصاتها. فالمؤكد أن هذه الظروف والشروط، وخاصة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ما تزال غير قابلة لاحتواء هذه العلوم وغير مهيأة لتسهيل بنائها والاستفادة من نتائجها.

4.2. العقم والفشل والإخفاق

إن الوضعية الحالية لعلوم الإنسان في الوطن العربي عادة ما تنعت بالوضعية المتأزمة نظرا لمواطن عقمها وضعفها ومظاهر إخفاقها وفشلها، سواء على مستوى تراكماتها المعرفية أو نتائجها التطبيقية. وعليه فلا غرابة في القول إن التصورات والضوابط الموجهة لتفكيرنا في نطاق هذه العلوم هي تصورات وضوابط غريبة عنا وعن مشاكلنا اليومية لأنها غريبة المنشأ. أصبحنا بفعل تبعيتنا لمنشئها نستهلكها على شكل اتجاهات ومدارس ونظريات ونتداولها في مختلف مشاريعنا وأبحاثنا حول الواقع العربي بدون سابق حسم في أمر مدى ملائمتها وفعاليتها بالنسبة لخصوصيات هذا الواقع. وهذا ما يؤكد على أننا مازلنا أبعد ما يكون عن انتهاز خطة محكمة في مجال هذه العلوم، وعن الوصول إلى تأسيس اتجاهات ومدارس خاصة بفروعها، وعن وضع تصور علمي دقيق لمنطلقاتها وأهدافها.

3- إشكالية المعوقات والحلول

بالتأكيد أن وضعية علوم الإنسان عندنا هي وضعية غير مطمئنة لا من حيث مصداقيتها المعرفية ولا من حيث مردوديتها التنموية. فكما أتينا على تشخيص ذلك في النقطتين السالفتين، فإن هذه الوضعية تشكو من نواقص وقصورات عديدة، تترجمها بشكل أساسي معالم اللبس والغموض في المفهوم والمداول وملامح العقم والضعف في الإبداع والإنتاج ومظاهر الإخفاق والفشل في المسار والتوجه، فضلا عن سمات المحدودية وعدم الفعالية في الحصيلة والتراكم. وإذا كان من المسلم به أن هذه الوضعية تحكمها معوقات وصعوبات عديدة فإن الأسئلة التي ستستأثر باهتمامنا هنا هي: ما هي طبيعة هذه المعوقات؟ وما هي تجلياتها؟ وإلى أي حد يمكن تجاوزها؟ في محاولة الإجابة على ذلك يمكن الوقوف عند العناصر التالية:

1.3. الحقيقة أن علوم الإنسان كما تتداول عندنا لا تعبر سوى عن شيء واحد هو أنها بعيدة كل البعد عن حقيقة الواقع العربي. وهذا أمر طبيعي لأن الافتتان بعلوم غريبة المنشأ نمت في واقع مغاير والاعتماد على مفاهيمها وتصوراتها ومناهجها، لا يعد مشاركة في إثرائها أو ضمانة لحسن استعمالها والإفادة منها

أو بالأحرى الإبداع في نطاق معطياتها (العروي، 1983، 205-206). إن تجاهل المحيط الجغرافي والاجتماعي والتاريخي الذي تنتقل إليه هذه العلوم وإغفال الخلفيات الثقافية والأيدولوجية التي تأسست في إطارها، هو الذي يشكل أحد الأسباب الرئيسية في إخفاقها عندنا نحن العرب. فباسم الانفتاح الثقافي وقننا في مصيدة الاستهلاك المتواصل لما ينتجه غيرنا في مجال هذه العلوم، ونسينا أن الانفتاح الحقيقي رهين بالمزاوجة بين الإبداع والاستهلاك. فجميع محاولات النقل الهادفة إلى تطبيق تقنيات وأدوات هذه العلوم قد باءت بالفشل وذلك لكون أن المرجعيات الاجتماعية والثقافية المؤسسة لظواهرنا الإنسانية لا تشكل حقولا وضيعات نزرع فيها ما نريد وبأي وسيلة كانت. في هذا الإطار إذن يكمن أحد الأسباب الذي يوضح سر ما تعرفه علوم الإنسان من إخفاق وعجز في تناول الواقع العربي بتشعبات ظواهره وتعددت مشاكله وخصوصيات مضامينه. وهو عجز تتحمل جانبه الكبير كل الفئات المهتمة بهذه العلوم، قيادية كانت أم أكاديمية، لكونها لم تنجح حتى الآن في وضع تصور دقيق لهذه العلوم ولم تدرك بعد واقع تأخرها وحالة انحطاطها وترديها. فكل ما تكتفي به هو ترديد أهم مفاهيمها ونظرياتها ومناهجها على المستوى النظري دون أدنى توظيف لنتائجها في معالجة واقعنا وظواهرنا التي ما نزال، مع الأسف، نعتبرها كظواهر مقدسة لها قوانينها العليا التي تحكمها وتوجهها من حيث لا ندري ولا نعلم.

2.3. يمكن التسليم بأن الساحة الثقافية العربية المعاصرة أصبحت تعيش على فراغ أيديولوجي واضح، رغم أنها تشكل مختبرا لكل الأيدولوجيات. وهذا ما يفسر ظاهرة العجز في المواقف حول قضايا العلم والمعرفة وحول علاقة علوم الإنسان بالأيدولوجيا التي تعتبر من ضمن الشروط الأساسية لإنتاجها. وبالتالي هذا ما يفسر ظاهرة التجوال التي نلاحظها بادية في الروافد النظرية والمسااعي المنهجية المتحركة في أبحاثنا ومشاريعنا العلمية. وهي ظاهرة تتزايد استفحالا يوما بعد يوم على شكل ضياع شبه تام بين ما يصدره إلينا الآخر من منتجاته ونتاجه العلمية وما نخزنه من قيم وعقائد وتمثلات تدخل في إطار الموروث الحضاري والثقافي للواقع العربي.

والحقيقة أن وضعية كهاته لا يمكنها أن توجه المهتم بعلوم الإنسان في الوطن العربي إلا في متهات المحاولة والخطأ و"الدوران حول النفس والتنقل العابت بين الأيدولوجيات المتضادة والآراء المتصارعة" (صفدي، 1980: 18). فعلى أساس هذا الانفصام الواضح بين ما يوجه تفكيرنا من ضوابط أيديولوجية غربية المنشأ وما نسعى إلى فهمه من ظواهر اقتصادية واجتماعية ونفسية ولغوية، نجد أن إنتاجنا في نطاق هذه العلوم يغلب عليه طابع التكرار والاجترار لما يصدره إلينا الغرب من نماذج نظرية وصيغ معرفية محملة بقوالب أيديولوجية لا تلائم خصوصيات واقعنا وثقافتنا وحضارتنا. وهذا عامل يشكل سببا آخر من أسباب إخفاق تجربتنا في مجال هذه العلوم. فهو الذي يقف وراء عجزنا إلى الآن في وضع تصور دقيق لعلوم إنسانية قادرة على مقارنة ظواهرنا الإنسانية، نفسية كانت أم اجتماعية أم اقتصادية أم لغوية.. الخ.

3.3. ليس من باب المبالغة إذا قلنا إن الأزمة التي تتخبط فيها علوم الإنسان عندنا ليست أزمة نمو أو تطور، بل هي أزمة انطلاق أو أزمة الافتقار إلى التصور العلمي الدقيق الذي تجمعها علاقة عضوية بالمحيط الطبيعي والتاريخي للمجتمع العربي. إنها أزمة تظل ماثلة أمام أعيننا، حاضرة داخل مجال إدراكاتنا كواقع نعيشه يوميا في مؤسساتنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية. فهي أزمة تراقفنا في المراحل المختلفة التي نمر بها منذ ولوجنا أبواب المدارس ومغادرتنا مدرجات الجامعات حتى دخولنا إلى ميادين العمل والإنتاج. إنها بالفعل مشكلة ضخمة نعابنها في أنظمتنا التربوية ومؤسساتنا التكوينية ونواجهها في ممارساتنا العلمية وأهدافنا التطبيقية. فعلى أساس ما تشكو منه هذه المؤسسات والأنظمة من جمود في المناهج والبرامج التعليمية، وهيمنة النزعة الأكاديمية النظرية على الاهتمامات العلمية والتطبيقية، وعزل المدرسة والجامعة عن واقع المجتمع ومشاكله، على أساس كل هذا أصبحنا نواجه عقما واضحا في مجال البحث الإنساني ومنتجاته العلمية نظرا إلى أن الظروف والشروط اللازمة لذلك ماتزال مغيبة عندنا. فمخططاتنا التعليمية والتكوينية أغلبها يشكل تركة لعهود الاستعمار. ومعاهدنا العلمية معظمها يعاني من قصور واضح في التخطيط والتجهيز ونقص كبير في الحويلة والمردودية. وعليه فإن إخفاق علوم الإنسان عندنا يشكل نتيجة طبيعية لما تتخبط فيه جامعاتنا ومعاهدنا ومراكز بحوثنا من

مشاكل عدم الاستقلال الذاتي، وضعف في التجهيزات الضرورية لممارسة البحث العلمي، فضلا عن غياب الاعتراف بالدور الذي يمكن لهذه العلوم أن تلعبه في شتى القطاعات والمجالات التنموية. إذن في ظل هذه الأوضاع المتردية الملفوفة بقشرة علمية هشّة، ماذا يمكن للمشتغل بعلوم الإنسان أن يقدمه للواقع العربي؟ ماذا يمكنه أن يفعل لكي يتجاوز هذه الوضعية المتردية، خاصة وأن العلوم التي يعمل في إطارها أصبحت تحظى من حيث نتائجها بمكانة متميزة ضمن الاستراتيجيات والتصورات التي توظفها بعض المجتمعات في ترشيد المجتمع وتوجيه الإنسان؟

الواقع أن إشكالية علوم الإنسان عندنا لا يمكن أن تجد حلها المناسب إلا في إطار إيجاد حل شمولي للمشكل العام الذي يتخبط فيه الفكر العلمي عامة. فحل هذا المشكل لا يكمن في فتح الباب على مصراعيه لتشجيع بعض المبادرات الفردية التي وباعتراف كل الذين سبقونا في هذا المجال، غالبا ما تؤول إلى الفشل وعدم الجدوى، وبالتالي حتى وإن حققت بعض النتائج فسرعان ما ينتابها الانطفاء ويلحقها الاندثار. نقول هذا للتنبيه إلى أن الاستمرار في تشجيع مثل هذه المبادرات، وهو الأمر الذي أصبح يعرف رواجاً هائلاً في بعض الجهات العربية الميسورة، لن يعمل إلا على تعطيل مسيرة علوم الإنسان المأمولة. وهي المسيرة التي لا يمكنها أن تنطلق إلا إذا استكملت الشروط اللازمة لانطلاقها، وفي مقدمتها نهج سياسة تربوية محكمة تضع في أولوية أهدافها تشجيع البحث العلمي وخدمته لبلوغ التصور المرتقب. وخلق محيط اجتماعي مدني يشجع على انتشار النشاط العلمي الجماعي عوض النشاط العلمي الفردي. وإقامة مؤسسات تربوية وتعليمية يسودها التخطيط المنهجي والتأطير العقلاني. وتوفير سوق علمية ومهنية لحاملي شهادات جامعاتها ومعاهدها. ثم توسيع مخططاتها التنموية من الميادين الفلاحية والصناعية إلى الميادين الثقافية والتربوية. وتخصيص جزء من ميزانيتها المالية لتمويل الأبحاث والمشاريع العلمية الجماعية. فبدون كل هذه الممارسات لا نظن أن علوم الإنسان عندنا سيستقر لها حال أو سيفرد لها دور في مجال مقارنة ظواهرنا الإنسانية ومشاكلنا اليومية. ويعني هذا أنه حتى لا يعيش المجتمع العربي على غياب تام لعلوم إنسانية حقيقية، فالمطلوب هو إعادة النظر في طريقة التعامل معها؛ إذ لا يكفي تدريسها في كلياتنا ومعاهدنا النظرية للقول إننا بلغنا مستوى تأسيس مدارس واتجاهات في نطاق تخصصاتها. بل المفروض تجديد هيكلتها إذا أريد بالفعل لنتائجها أن تسخر لخدمة الواقع العربي، هذا الواقع الذي طالما رفعنا شعارات تغييره وتصحيحه ونحن في الحقيقة نجهل أبسط مكوناته وأسراره.

المراجع والهوامش

- ابراهيم بدران، سلوى الخماش (1979). دراسات في العقلية العربية: الخرافة، بروث، دار الطليعة.
- الغالي أحرشاو (1994). واقع التجربة السيكلوجية في الوطن العربي، بيروت، المركز الثقافي العربي.
- الغالي أحرشاو (1999). معوقات التأسيس العلمي للعلوم الإنسانية في الوطن العربي، شؤون عربية، العدد 77.
- عبد الله العروي (1983). ثقافتنا في ضوء التاريخ، بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر.
- مطاع صفدي (1981). المشروع الثقافي العربي بين المثاقفة والمشكلة الفكر العربي المعاصر، الفكر العربي، العددان: 9/8.

-Bartholy (J.C) et autres, La science, epistémologie générale, Magnard, Paris, 1978.

-Berthelot (J.M), Le devoir d'inventaire, Sciences humaines, n! 80, Fevrier 1998.

-Ferrel (G), Schlachter (D.), Dictionnaire des techniques quantitatives appliquées aux sciences économiques et sociales, Armand colin, 1995.

- Dortier (J.F.), La production des sciences humaines, Sciences humaines, n° 80, Février 1998.
- Mucchielli (A.), Dictionnaire des méthodes quantitatives en sciences humaines et sociales, Armand colin, 1996.
- Mucchielli (L.), La guerre des méthodes n'aura pas lieu, Sciences humaines, n° 80, Février 1998.
- Piaget (J.), Le système de la classification des sciences, in logique et connaissances, Encyclopédie de la pleiade, 1967.
- Tiberghien, (G), La mémoire oubliée, Mardaga, 1997.